« ان التجارة الخارجية للدول الرأسمالية جهاز هائل يمتص الموارد المادية التي يوفرها شغيلة بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، ليملأ خزائن الاحتكارات الاجنبية .. »(١٠).

وما البلدان السائرة في طريق النمو الا محقة في قلقها الجدي من وضع علاقاتها الاقتصادية الراهن مع البلدان الرأسمالية . ذلك ان التجارة الخارجية للبلدان النامية تنمو نموا بطيئا ، وبينما ضاعفت البلدان الرأسمالية قيمة صادراتها ست مرات في غضون عشرين عاما لم تضاعف البلدان النامية صادراتها الا اربع مرات . وفضلا عن ذلك فقد انخفضت حصة هذه البلدان الاخيرة في التجارة العالمية الرأسمالية في الفترة المأخوذة من ٣٤ بالمائة الى ٢٠ بالمائة . ويصطدم التوسع في الصادرات بعقبات سياسية وتجارية قائمة على التمييز التعسفي يفرضها العالم الرأسمالي باستمرار عليها(١١) .

ليس النضال لتقويم اسعار المواد الاولية ولوقف التدهور في قيم التبادل بقضية تعني البلدان المصدرة للنفط دون سواها من بلدان « العالم الثالث » . ان البلدان المصدرة للسلع الخام والاولية المستخدمة في الصناعات الرأسمالية هي جميعا ضحايا التبادل غير المتكافىء . وفعلا فقد **تفارقت حركية اسعار المواد الاولية وحركية أسعار المنتجات الصناعية خلال العشرين سنة الماضية ، فأسعار المواد الاساسية المعدة للتصدير لم تزد اجمالا الا زيادة طفيفة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ بينما سجلت اسعار المنتجات النهائية ارتفاعات تراوحت بين ٢٥ و ٣٠ بالمائة .**

بين أول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥ و ٣٠ ايار (مايو) ١٩٧٥ انخفضت أسعار المواد الاساسية بنسبة ١٧ بالمائة . هذا ما صرح به السيد سينج رئيس اللجنة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة وهي اللجنة المكلفة بالمواد الاساسية .

غير ان البلدان المتخلفة المنتجة للمواد الاولية المستخدمة في الصناعة الرأسمالية الدولية تتأهب لاسترداد المبادرة دفاعا عن مصالحها الحيوية وذلك برفع اسعار تلك المواد مجددا وفعلا فان فترة الانخفاض الشديد في هذه الاسعار عقب ارتفاعها اللاهب في ربيع ١٩٧٤ قد انتهت لتبدأ هذه الاسعار بالارتفاع ارتفاعا خفيفا حتى الان . وفي هذا الاطار ندرج الجولة المقبلة في خريف ١٩٧٥ من معركة البلدان المصدرة للبترول من أجل رفع الاسعار الاسمية لنفطها بعد أن أتى التآكل النقدي والتضخم على ما يزيد على ثلث قيمتها الشرائية الحقيقية منذ بداية هذه السنة .

ولنذكر هنا ان المواد الاولية اللازمة للصناعات القائمة في البلدان الرأسمالية موزعة بين ٢٥ بلدا من البلدان النامية حيث تملك هذه المجموعة من ٨٠ الى ٩٠ بالمائة من احتياطات العالم الرأسمالي من تلك المواد .

وبالمقابل يلاحظ رئيس صندوق « الاحتياط الفيديرالي » للولايات المتحدة بأن **« أسعار البيع التي تطبقها الصناعات في فترة الانكماش الذي أوصل النشاط الاقتصادي الى الحضيض لم تنزل خلافا لما تقول به قوانين الاقتصاد الليبرالي . لا بل بالعكس لقد زادت هذه الاسعار عما كانت عليه وذلك بسبب تمسك المنتجين تمسكا مطلقا بالمحافظة على معدلات ارباحهم »** . وما يقول المسؤول الاميركي عن الاحتكارات الصناعية الاميركية يصح بداهة على الاحتكارات الاوروبية الغربية واليابانية وذلك لان قانون الربح باقتطاع القيمة الفائضة من المنتجين الحقيقيين في المجتمعات الرأسمالية يقرر سياسة تسعير السلع فيها .